الصباح الاقتصادية
12
العدد 2776 - السنة العاشرة
الأربعاء 28 شعبان 1438 - الموافق 24 مايو 2017
Wednesday 24 May 2017 - No.2776 - 10th Year

أكد دعم الكويت لتمديد اتفاق «خفض الإنتاج» تسعة أشهر

المرزوق: إستراتيجية الـ« 4 ملايين برميل يومياً » تتماشى مع متطلباتنا المستقبلية

- مليونان و700 ألف برميل...حجم إنتاج الكويت من النفط في الوقت الراهن
- زيادة كميات خفض إنتاج النفط خيار متاح وقابل للنقاش خلال اجتماع «أوبك» الوزاري
- مصر من الدول المحتمل انضمامها للاتفاق وعودة متوقعة لاندونيسيا

أكد وزير النفط ووزير الكهرباء والماء المهندس عصام المرزوق أن زيادة كميات خفض انتاج النفط وفقا لاتفاق منظمة الدول المصدرة للبترول (اوبك) ودول من خارجها خيار متاح وقابل للنقاش في الاجتماع الوزاري المقرر غدا الخميس متوقعا انضمام اربع دول اخرى للاتفاق.

واوضح المرزوق الذي يشغل منصب رئيس مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية أن اجتماع (اوبك) الوزاري رقم 172 والذي سيعقد في 25 مايو الجاري هو اجتماع دوري يعقد كل ستة اشهر «لذا اتوقع أن يكون اجتماعا تشاوريا وسلسا».

ولفت الى انه في عصر نفس اليوم ستنضم الدول من خارج (أوبك) الموقعة على اتفاق خفض الإنتاج في ديسمبر الماضي إلى الاجتماع الوزاري للمنظمة مبينا أن اتفاق خفض الانتاج الذي دخل حيز التنفيذ مع بداية يناير الماضي ولمدة ستة اشهر انطلق من الجزائر في 28 سبتمبر الماضي.

وذكر انه في نوفمبر الماضي اتفقت دول اوبك على خفض 1ر2 مليون برميل يوميا وفي ديسمبر الماضي تم الاتفاق مع عدد من الدول من خارج (اوبك) على رأسها روسيا بخفض الانتاج بما يعادل 600 الف برميل يوميا ليكون حجم الانتاج الاجمالي الذي تم خفضه 8ر1 مليون برميل يوميا من دول (اوبك) ومن خارجها.

وعن الدول التي من المحتمل ان تنضم الى اتفاق خفض الانتاج قال المرزوق ان مصر من الدول المحتمل انضمامها للاتفاق من خارج (اوبك) اضافة الى النرويج وتركمانستان مرجحا عودة اندونيسيا ل (أوبك) بعد ان خرجت من المنظمة قبل سنوات.

واضاف أن انضمام بعض الدول ذات الانتاج القليل في الاساس للاتفاق وإن كان غير مؤثر بشكل كبير من ناحية خفض الانتاج إلا أن لها تأثيرا كبيرا نفسيا وسياسيا واقتصاديا على الأسواق مؤكدا ان اتفاق 24 دولة «لا شك مؤثر بشكل أكبر من أن يكون الاتفاق مغلقا على 11 دولة فقط (عدد دول أوبك)».

واوضح ان أكبر الدول المشاركة بخفض الانتاج فعليا هي السعودية والكويت والامارات اضافة الى روسيا. وبسؤاله عن إذا ما كان يتوقع أن يخرج هذا الاجتماع بقرار تمديد اتفاق خفض الإنتاج اكد ان الكويت تدعم تمديد هذا الاتفاق تسعة أشهر ولكل الجهود المبذولة لإعادة التوزان إلى السوق النفطية العالمية «وبحسب كل المؤشرات واليوادر الواضحة حتى الآن فإن أغلب الدول إن لم تكن كلها تؤيد تمديد هذا الاتفاق».

وحول إذا ما كانت هناك توقعات بزيادة كمية خفض الإنتاج قال المرزوق «نحن متفقون على الحاجة لعمل كل ما يلزم لاستعادة التوازن في السوق النفطي وكل الخيارات متاحة وقابلة للنقاش ولكن يجب أن يكون اتفاقا يرضي الجميع وإذا تطلب الأمر فمن الممكن أن نقوم بزيادة كمية الخفض لكن من السابق لأوانه الخوض في هذا الأمر».

وعن تأثير اتفاق خفض الإنتاج على الأسواق العالمية منذ تطبيقه في الأول من يناير الماضي حتى الآن شدد المرزوق على أن الاتفاق ناجح بكل المقاييس حتى الآن حيث ان نسبة التزام الدول المشاركة بلغت تقريبا 100 في المئة وهي نسبة تاريخية لم تسجل من قبل كما أن مشاركة الدول من خارج أوبك في هذا الاتفاق غير مسبوقة تاريخيا وهذا يحد ذاته إنجاز.

- نسبة التقدم في سير الأعمال في مشروع الوقود البيئي بلغت 84 في المئة بنهاية إبريل 2017

واشار الى ان أسعار النفط ارتفعت مباشرة بعد اعلان الاتفاق في ديسمبر 2016 بنسبة 20 في المئة تقريبا «ورغم انخفاض الأسعار نسبيا خلال الأسابيع القليلة الماضية فإن مستويات الأسعار اليوم مازالت أفضل مما كانت عليه قبل الاتفاق وعلينا التذكير بأنه لو لم يتم إبرام هذا الاتفاق لشهدنا زيادة أكبر في الفائض الموجود في السوق الامر الذي كان سيؤدي حتما إلى انخفاض شديد في الأسعار مقارنة بالمستويات الحالية.

وبخصوص تأثير اتفاق الخفض على التخمة في المعروض وارتفاع العرض عن حجم الطلب اوضح المرزوق ان الاتفاق دخل حيز التنفيذ في يناير 2017 بعد أن شهد الربع الرابع من العام الماضي زيادة كبيرة في إنتاج الدول سواء داخل اوبك أو خارجها وظهر تأثير هذه الزيادة من خلال بيانات واردات الدول الرئيسية والمخزون التجاري العالمي خلال أول شهرين من العام الحالي.

واشار الى ان ذلك تزامن أيضا مع فترة موسم الصيانة الدورية للمصافي عالميا خلال الربع الأول وهو يعتبر موسما يكون الطلب فيه ضعيفا عادة «إلا أنني أستطيع القول إننا بدأنا نشهد خلال شهر أبريل والشهر الحالي بوادر انخفاض المخزون التجاري بالإضافة إلى المخزون العائم على السفن».

وتوقع أن يستمر انخفاض المخزون مع استمرار الالتزام العالمي من الدول «ما سيعيد حتما التوازن بين العرض والطلب اذ يعتبر الربع الثالث من الفترات الموسمية التي تشهد أعلى طلب خلال السنة».

وعما إذا كان قرار خفض الإنتاج صب في مصلحة النفط الصخري الأمريكي الذي ارتفع انتاجه بنسبة كبيرة تصل إلى 10 في المئة منذ تطبيق القرار اكد المرزوق انه من الطبيعي وجود طفرة في إنتاج النفط الصخري الأمريكي استجابة للارتفاع الذي حصل بالأسعار حتى الآن.

واضاف «مازلنا نتوقع استمرار النمو بإنتاج النفط الصخري خلال السنة الحالية ولكن لا نتوقع أن تكون الطفرة الحالية بنفس حجم الطفرة الأولى التي حدثت خلال عام 2012 ومع ذلك فإن النفط الصخري جزء من الإنتاج العالمي ومن المتوقع أن يستوعب السوق هذه الزيادة من النفط الصخري إذ أن الطلب العالمي على النفط يتزايد سنويا بمعدل 3ر1 مليون برميل يوميا.

وحول اختيار الكويت لتكون رئيس لجنة مراقبة خفض الإنتاج اعرب المرزوق عن فخره باختيار الكويت من بين كل هذه الدول لترؤس لجنة مراقبة خفض الإنتاج سواء على المستوى الوزاري أو على المستوى الفني «وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على الحيادية والمصداقية والمهنية العالية التي تتمتع بها الكويت ما دعا 23 دولة لتزكية الكويت لهذه المهمة».

عصام المرزوق

- لا توجد حصص سوقية لدول معينة تأثرت بسبب قرار خفض الإنتاج
- أتوقع استمرار الأسعار على مستويات ثابتة مع الارتفاع قليلاً عند نهاية العالم الحالي

وبخصوص تأثير اتفاق الخفض على الحصص السوقية للدول الملتزمة بقرار خفض الإنتاج شدد المرزوق على أن الهدف من الاتفاق هو سحب الفائض من المخزون النفطي بهدف إعادة التوزان بين العرض والطلب «وبالتالي لا اعتقد أن هناك حصصا سوقية لدول معينة تأثرت بسبب قرار خفض الإنتاج».

ولفت الى ان الكويت تعمل كجزء من المنظومة النفطية العالمية لانها دولة عضو بل ومؤسسة لمنظمة اوبك وبالتالي أهداف المنظمة المشتركة هي العمل على موازنة السوق النفطية لما فيه مصلحة الدول الأعضاء».

واضاف «لا أرى أن هناك اضرارا على الكويت من اتفاق خفض الانتاج بل العكس هناك فائدة مرجوة من خلال العمل الجماعي لخفض الإنتاج وإعادة التوزان للسوق النفطية وسيساهم تحسن الأسعار تدريجيا في تعظيم إيرادات الدولة».

وإذا ما جاء اتفاق الخفض متاخرا قال المرزوق «ربما ولكن من الصعب القول بان الاتفاق جاء متاخرا لان الظروف ربما لم تكن مواتية لعقد الاتفاق رغم المحاولات الحثيثة لبعض الدول خلال عامي 2015 و2016 ولكن لا يجب النظر إلى الوراء وعلينا الاستفادة من الدروس والعمل من خلال الاتفاق الحالي وتمديده مستقبلا لما يصب بمصلحة الكويت والدول الاخرى المشاركة في الاتفاق».

وحول توقعاته لاسعار النفط مع نهاية العام افاد بان هذا العام لن يشهد طفرة كبيرة في الأسعار «وكما تعلمون لا يمكنني التكهن بارقام معينة للأسعار ولكن أستطيع القول إنني اتفق مع الغلب التوقعات بان تستمر الأسعار على مستويات ثابتة وترتفع قليلا مع نهاية العالم الحالي».

واوضح ان ارتفاع الاسعار مرتبط بعوامل مهمة اهمها استمرار نمو الطلب العالمي بشكل إيجابي واستمرار التزام الدول بخفض الإنتاج بهذا الشكل المتميز «ويجب ألا ننسى أن عملية رفع الفائض للمخزون العالمي إلى مستوياته الحالية استغرقت أكثر من عامين من زيادة الإنتاج العالمي حيث بلغ الفائض في المخزون العالمي في بداية هذه السنة 300 مليون برميل وستشهد هذه السنة سحب هذه الفوائض من المخزون إذا ما توفرت الشروط التي ذكرتها قبل قليل وبالتالي تشهد الأسواق ارتفاعا في الأسعار خلال عام 2018 إن شاء الله».

ورأى المرزوق أنه لا يوجد هناك سعر عادل في السوق النفطي اذ ان هذا السعر هو الذي يرضي البائع والمشتري ويضمن استمرارية تدفق النفط من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة بدون أضرار النمو الاقتصادي العالمي.

وبخصوص حجم انتاج الكويت من النفط في الوقت الراهن افاد المرزوق بانه يبلغ حاليا حوالي مليونين و700 الف برميل يوميا.

وعن تعامل الكويت مع استراتيجيتها بزيادة الإنتاج إلى 4 ملايين برميل يوميا في الوقت الذي تلتزم فيه باتفاق خفض الانتاج اشار المرزوق الى ان الكويت تبنى استراتيجيتها بما يتماشى مع المتطلبات المستقبلية آخذة بالاعتبار القدرة على تلبية احتياجات الأسواق النفطية متى ما كانت الظروف مواتية وهناك نقص من إحدى الدول المصدرة للنفط.

واضاف «وعليه فإن الكويت مازالت تسعى إلى تحقيق استراتيجيتها في الوصول إلى انتاج 4 ملايين برميل نفط يوميا» مبينا ان معدلات انتاج النفط الفعلية ترتبط بسياسة اوبك في تحديد حصص الاعضاء من الانتاج.

وحول مشاريع الكويت النفطية الضخمة (الوقود البيئي ومصفاة الزور) اوضح المرزوق ان نسبة التقدم في سير الاعمال في مشروع الوقود البيئي بلغت 84 في المئة بنهاية أبريل 2017 لافتا الى ان هناك تاخيرا يعادل 10 في المئة وتجري مناقشة التاخير مع المقاولين لتلافيه ما أمكن «وتجدر الإشارة إلى أنه بلغ حشد المقاولين لتنفيذ المشروع حوالي 47 الف عامل في مواقع الإنشاء في مصافي ميناء عبد الله والأحمدي والشعيبة.

واشار الى ان كل المعدات وصلت الى البلاد ويجري التنسيق على قدم وساق مع وزارات الكهرباء والماء والأشغال العامة والموانئ والجمارك والقوى العاملة وأمن المنشآت وغيرها لتسهيل أعمال المرحلة المقبلة من المشروع مبينا ان تشغيل مرافق المشروع سيبدأ قبل نهاية العام الحالي تباعا إلى نهاية العام المقبل ومن المتوقع اكتمال المشروع وتشغيله في أكتوبر 2018.

وافاد بان هناك تقدما في عمليات تنفيذ مشروع مصفاة الزور حيث تم طرح وترسية المناقصات الرئيسية الخاصة باعمال الهندسة والتوريد والإنشاء وبدأت مرحلة تنفيذ أعمال الهندسة التفصيلية للمشروع وطلب توريد المعدات التي تحتاج لفترات زمنية طويلة لإنتاجها «وقد تجاوزت نسبة الإنجاز الإجمالية للمشروع 30 في المئة ومن المقرر استكمال التشغيل النهائي للمصفاة في ديسمبر 2019».

وبخصوص الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبيك) أحدث الشركات بالقطاع النفطي وإذا ما كانت طبيعة عملها تتعارض وعمل شركة البترول الوطنية الكويتية اوضح المرزوق ان (كيبيك) قطعت خطوات حثيثة في استلام كل من مشروع مصفاة الزور ومشروع إنشاء المرافق الدائمة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال من شركة البترول الوطنية الكويتية وتم نقل العقود المتعلقة بهذين المشروعين إليها في الأول من مايو الجاري.

- «كيبيك» قطعت خطوات كبيرة في استلام مشروعي مصفاة الزور و المرافق الدائمة لاستيراد الغاز
- «كوفبيك» تمتلك محفظة متنوعة من الاستثمارات الخارجية تحتوي على 57 مشروعاً في 14 دولة

واضاف «بالنسبة لمشروع إنشاء المرافق الدائمة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال فقد تم توقيع عقد تنفيذ مشروع المرافق الدائمة لاستيراد الغاز الطبيعي المسال وبدء العمل فيه كما تم توقيع عقد استشارات مع مستشار مالي في نهاية اكتوبر 2016 وذلك لترتيب التمويل الخارجي اللازم فيه».

وتابع «وفيما يتعلق بمجمع البتروكيماويات المتكامل مع مصفاة الزور فقد تم استلامه من شركة صناعة الكيماويات البترولية في الاول من مايو 2017 كما تمت ترسية عقد مستشار إدارة المشروع في نهاية شهر يناير الماضي حيث ان هذا الإنجاز يعد بداية مهمة لانطلاقة مشروع المجمع إذ سيكون من أدوار المستشار إعداد الدراسات الهندسية الأولية للمجمع وكذلك مساعدة الشركة في اختيار مرخصي التكنولوجيا والاشراف على تنفيذ المشروع».

واوضح المرزوق ان طبيعة التكرير مختلفة بين مصفاة الزور ومصفاتي شركة البترول الوطنية الكويتية إذ تستهدف شركة البترول الوطنية الكويتية بعد الانتهاء من مشروع الوقود البيئي إلى التكرير الكامل.

واضاف أن مصفاة الزور تعد مشروعا استراتيجيا لتغطية احتياجات وزارة الكهرباء والماء من زيت الوقود ذي المحتوى الكبريتي المنخفض (1 في المئة) اضافة إلى مرافق استيراد الغاز الطبيعي المسال مما سيساهم في تحقيق عامل استراتيجي مشترك وهو إمدادات الوقود إلى الوزارة وتحقيق الأهداف البيئية لدولة الكويت في تحسين جودة الهواء من خلال تقليص انبعاثات أكاسيد الكبريت.

– وبخصوص المشاريع الخارجية سواء للشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية (كوفبيك) أو شركة البترول الكويتية العالمية (كيوايت) اشار المرزوق الى ان لدى (كوفبيك) محفظة متنوعة من الاستثمارات الخارجية والتي تحتوي على 57 مشروعا موزعة على 14 دولة حول العالم.

واضاف ان من أهم المشاريع الرئيسية قيد التطوير والتنفيذ والتي سيكون لها اثر ايجابي بالغ على المدين المتوسط والطويل مشروع تطوير الغاز المسال في استراليا ومشروع كيبوب دوفرني للغاز الصخري الغني بالمكثفات في كندا.

واوضح ان مشروع تطوير الغاز المسال في استراليا هو احد أضخم مشاريع موارد الطاقة هناك وتتولى شركة شيفرون مسؤولية الإشراف عليه وتشغيله وتبلغ حصة الشركة فيه 4ر13 في المئة حيث يعتبر من أهم وأكبر المشاريع الحيوية من الناحية الاقتصادية والاستراتيجية وبإمكان الشركة تحويل جزء من انتاج هذا المشروع لسد جزء من احتياجات دولة الكويت للغاز في اي وقت ارتأت الحاجة الى ذلك.

واشار الى ان بواكير الإنتاج ستبدأ خلال النصف الثاني من العام الحالي بمعدل إنتاج يبلغ حوالي 66 مليون قدم مكعب من الغاز في اليوم ويتصاعد الى حوالي 190 مليون قدم مكعب من الغاز في اليوم في عام 2019 ويستمر هذا المعدل لأكثر من عشرين عاما.

وعرج المرزوق الى مشروع (كيبوب دوفرني) للغاز الصخري الغني بالمكثفات في كندا مبينا ان شركة شيفرون تتولى مسؤولية الإشراف عليه وتشغيله وتبلغ حصة الشركة فيه 30 في المئة ويعد من المشاريع الحيوية التي تمكن المؤسسة من مواكبة ما يجري من متغيرات في الصناعة النفطية وتقنياتها البديلة مما يتيح اكتساب مهارات وتقنيات جديدة في مجالات الحفر والتكسير المتعدد المراحل.

ولفت الى ان حصة الشركة من الموارد الهيدروكربونية تبلغ حوالي 523 مليون برميل نفط مكافئ ومن المتوقع استكمال مرحلة التقييم الحالية خلال السنتين المقبلتين تمهيدا للدخول في مرحلة التطوير والوصول تدريجيا بمعدلات الانتاج الى حدود 57 الف برميل مكافئ في اليوم.

واضاف «وعندما نتطرق إلى شركة البترول العالمية الكويتية نجد انها تحقق إنجازات متعددة لتنفيذ استراتيجيتها الخاصة بزيادة حصتها السوقية في السوق الأوروبية على الرغم من أوضاع السوق الصعبة والناجمة عن تباطؤ النمو الاقتصادي بالقارة الأوروبية وانخفاض الطلب على المنتجات والمنافسة القوية بين الشركات النفطية العالمية».

وبين أن شركة البترول الكويتية العالمية استطاعت الدخول إلى السوق الآسيوي وذلك من خلال بناء مصفاة ومجمع بتروكيماويات في فيتنام مع شركاء عالميين (والتي ستستخدم النفط الخام الكويتي كلقيم) وقد تم الانتهاء من مرحلة بناء مشروع مصفاة ومجمع البتروكيماويات في مشروع فيتنام ويجري حاليا التحضير لبدء عمليات التشغيل الفعلي للمشروع.

واضاف «كما أن لدى الشركة فرصة استثمارية في سلطنة عمان والتي هي عبارة عن إنشاء مصفاة في منطقة الدقم في جنوب السلطنة وتطل على بحر العرب بحيث تكون ذات طاقة تكريرية تعادل 230 الف برميل باليوم».

- نسبة التزام الدول المشاركة بلغت 100 في المئة وهي نسبة تاريخية لم تسجل من قبل
- لو لم يتم إبرام هذا الاتفاق لشهدنا زيادة أكبر في الفائض الموجود في السوق
- الطلب العالمي على النفط يتزايد سنوياً بمعدل 1.3 مليون برميل يومياً

واوضح انه تم تصميم المصفاة لاستيعاب النفط الكويتي بنسبة 65 في المئة بالتكامل مستقبلا مع مشروع للبتروكيماويات والذي سيتم الانتهاء منه في مرحلة لاحقة حيث تم توقيع مذكرة التفاهم بين شركة البترول الكويتية العالمية وشركة النفط العمانية في شهر نوفمبر 2016 وتوقيع الاتفاقيات غير الملزمة لشركة الشراكة لمشروع مصفاة الدقم في شهر ابريل 2017.

وحول استيراد الكويت للغاز من العراق اوضح المرزوق ان اللجنة الفنية التي شكلت قبل ثلاثة اشهر للبحث والدراسة بهذا الشان تقوم بعملها حاليا لافتا الى ان الكويت طلبت من العراق بشكل مبدئي حوالي 50 مليون قدم مكعب يوميا ويمكن ان تزيد الى 200 مليون قدم.

واوضح انه في حالة تم الاتفاق مع الجانب العراقي فإن بداية عمل المشروع لن تكون قبل عامين من توقيع الاتفاقية وذلك للاعداد الفني للتشغيل للمشروع مشيرا الى ان الاتفاقية قد تمتد إلى نحو عشر سنوات أو يزيد على أن يكون البيع بحسب الأسعار العالمية وفقا للفترة الزمنية.

وبشان ما وصلت اليه الاوضاع في المنطقة المقسومة مع المملكة العربية السعودية والتي توقف فيها الانتاج قبل فترة وإذا ما كانت هناك بوادر لعودة الانتاج مرة اخرى افاد المرزوق بان المباحثات بين الجانبين الكويتي والسعودي مازالت جارية لإيجاد حلول مرضية للطرفين «ونحن نامل بعودة الانتاج في الوقت القريب».

- «البترول الكويتية» ترى أن «التخصيص» يمثل واحداً من الخيارات العديدة للمشاركة مع القطاع الخاص

وعما اذا كان يمكن الاعتماد مستقبلا على صناعة البتروكيماويات والصناعات التحويلية في الكويت كمصدر مهم للدخل اكد ان لدى مؤسسة البترول الكويتية إيمانا راسخا بدور صناعة البتروكيماويات في تشويع مصادر الدخل لدولة الكويت مشيرا الى انه ومن هذا المنطلق وضعت التوجهات الاستراتيجية التي تدعو الى النمو في الصناعة البتروكيماوية داخل دولة الكويت وخارجها من خلال التركيز على صناعة العطريات والأوليفينات.

واوضح ان ذلك يكون بالإضافة إلى الدخول بالتدريج في الصناعات التحويلية اللاحقة «وتعمل المؤسسة من خلال شركاتها التابعة المعنية بتنفيذ ودراسة عدة مشاريع في صناعة البتروكيماويات على تحقيق هذه التوجهات».

وحول ما يتداول بشان الخصخصة لبعض أعمال القطاع النفطي اشار الى انه انطلاقا من خطة التنمية للكويت القائمة على منهج الإصلاح الاقتصادي الذي يعزز مفهوم الشراكة بين القطاعين الخاص والعام من خلال العمل على إيجاد فرص حقيقية للشراكة بين القطاعين تساهم في دعم الاقتصاد المحلي وتطوير القطاع الخاص وجعله شريكا فعالا في التنمية وتفعيلا لدور مؤسسة البترول الكويتية الرائد في مجال دعم الاقتصاد المحلي فقد قامت المؤسسة بتطبيق برنامج طموح ومتكامل لتعظيم المحتوى المحلي.

ولفت الى ان ذلك يكون بمنهجية موحدة ومتناسقة في المؤسسة وشركاتها التابعة حيث يعظم هذا البرنامج فرصا للقطاع المحلي للعمل كمقاولين رئيسيين بالمشاريع الكبرى والمشاركة بالاعمال الهندسية والإنشاءات وتزويد المؤسسة وشركاتها التابعة بالمواد والخدمات وكذلك تشجيع القطاع الخاص على استغلال مخرجات القطاع النفطي لإقامة صناعات تحويلية لاحقة.

وذكر أن مؤسسة البترول الكويتية ترى أن خيار التخصيص يمثل واحدا من الخيارات العديدة للمشاركة مع القطاع الخاص «وسيتم التنسيق مع الجهاز الفني للتخصيص لتحديد الأنشطة والخدمات التي سيشارك القطاع الخاص فيها من خلال أسلوب التخصيص».

وأوضح المرزوق أن الجهاز هو الجهة المكلفة بإعداد دليل إرشادي بالمشروعات العامة القابلة للتخصيص وإجراء الدراسات الأولية بشأن المشروعات العامة المقترح تخصيصها وإحالتها الى المجلس الأعلى للتخصيص والذي يشرف على عملية التخصيص حسب الأطر والضوابط التي ينص عليها قانون تنظيم عمليات التخصيص ولا سيما المتطلبات القانونية التي تحفظ حقوق العمالة الوطنية.